

تحليل اقتصادي لأثر التفاوت في الإنفاق الأسري على المجاميع السلعية في العراق

وفق مسحي العاميين 2007 و 2012

مشعل عبد خلف شهد عبدالحميد سرحان*

كلية الزراعة – جامعة الانبار

*المراسلة الى: شهد عبدالحميد سرحان، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الانبار، الرمادي، العراق.

البريد الالكتروني: ag.mishal.abid@uoanbar.edu.iq

Article info

Received: 2023-10-02

Accepted: 2023-11-04

Published: 2023-12-31

DOI-Crossref:

10.32649/ajas.2023.182130

Cite as:

Khalaf, M. A., and Sh. A. Sarhan. (2023). Economic analysis of the effects of disparities in household spending on commodity groups in Iraq according to surveys of the years 2007 and 2012. Anbar Journal of Agricultural Sciences, 21(2): 667-681.

©Authors, 2023, College of Agriculture, University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



الخلاصة

تمثل عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أبرز القضايا التي يهتم بها واضعوا السياسات الاقتصادية، إذ ينعكس تأثيرها على نمط الإنفاق الأسري، وكيفية توزيع هذا الإنفاق بحسب المجاميع السلعية. اعتمد البحث اسلوب التحليل الاقتصادي بشقيه الوصفي والكمي لتحليل مسح بيانات الإنفاق الأسري للعامين 2007 و 2012، إذ تم عرض توزيع وتحليل الإنفاق الاستهلاكي الكلي، والإنفاق على مجاميع السلع والخدمات بين فئات الإنفاق، ومتابعة التغيرات التي مرت بها عبر مسحي البحث، كما تم قياس وتحليل مستوى التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي باستخدام مؤشرات مقاييس اللامساواة المتمثلة بمنحنى لورنز ومعامل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتس. أشارت نتائج البحث الى ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع الإنفاق الكلي للعام 2012 مقارنة بعام 2007 وفقاً لمعامل جيني إذ بلغ في عام 2007 نحو 0.333 اما في عام 2012 فقد بلغ نحو 0.348. وقد اتفقت نتائج مقاييس التفاوت البيانية والإحصائية الأخرى أن العام 2012 أتمت بزيادة التفاوت مقارنة بعام 2007. كانت مجموعة النقل والاتصالات خلال مسحي العاميين 2007 و 2012 أكثر المجاميع السلعية تفاوتاً إذ بلغت قيم معامل جيني نحو 0.620 و 0.591 ومعامل الاختلاف نحو 1.52 و 1.35 ومعامل كوزنتس نحو 0.54 و 0.52 لمسحي العاميين بالتتابع مقارنة بالمجاميع السلعية الأخرى. لذلك يجب على الحكومة أن تساهم في التخفيف من حدة التفاوت بين فئات المجتمع من خلال وضع سياسية اقتصادية مناسبة بما فيها السياسية المالية، وإعادة عملية توزيع

الدخول، مع ضرورة التركيز على فئة ذوي الدخل المحدود. كما يتحتم على الحكومة العراقية ضرورة التدخل لتقليل التفاوت ضمن مجموعة النقل والاتصالات عن طريق فرض الرسوم الكمركية المناسبة.

كلمات مفتاحية: عدالة توزيع الدخل، الإنفاق الاستهلاكي، التفاوت، معامل جيني، منحنى لورنز، معامل كوزنتس.

ECONOMIC ANALYSIS OF THE EFFECTS OF DISPARITIES IN HOUSEHOLD SPENDING ON COMMODITY GROUPS IN IRAQ ACCORDING TO SURVEYS OF THE YEARS 2007 AND 2012

M. A. Khalaf

Sh. A. Sarhan*

College of Agriculture- University of Anbar

*Correspondence to: Shahd Abdalhameed Sarhan, Department of Agricultural Economy, College of Agriculture, University of Anbar, Ramadi, Iraq.

Email: ag.mishal.abid@uoanbar.edu.iq

Abstract

The distribution of income among the members of the society is the most important issue for economic policymakers, as it affects the pattern of household expenditure and how it is distributed by commodity groups. The research was based on the method of economic analysis, both descriptive and quantitative, for the analysis of household expenditure data for the years 2007 and 2012. The distribution and analysis of the total consumption expenditure, the expenditure on the groups of goods and services between the expenditure categories, Disparities in the distribution of consumer spending using the indices of inequality measures such as the Lorenz curve, Gini coefficient, variance coefficient and Kuznets coefficient. The results of the study indicate that the high level of inequality in the distribution of total expenditure for 2012 compared to 2007 according to genetic factors, reached in 2007 about 0.333, but in 2012 it reached 0.348. The results of the other statistical and statistical disparities agreed that the year 2012 was characterized by an increase in inequality compared with 2007. The transport and communications group during the 2007 and 2012 surveys were the most common commodity groups, with Gini coefficient values reaching 0.620 and 0.591 and difference coefficient to 1.52 and 1.35 and Kuznets coefficient 0.54 and 0.52 for the two consecutive years compared to other commodity groups. Therefore, the government should contribute to alleviating the disparities between the groups of society through the development of an appropriate economic makers, including financial policy, and the redistribution of incomes, with a focus on the low-income group. The Iraqi government must also intervene to reduce disparities within the transport and communications group by imposing appropriate customs duties.

Keywords: Equity distribution, Consumer Spending, Disparity, Gini Coefficient, Lorenz Curve, Kuznets Coefficient.

المقدمة

تعد مسألة المساواة في توزيع الدخل من القضايا التي شغلت المفكرين الاقتصاديين والسياسيين وأهتمت بها الأديان حديثاً وقديماً. وتتأثر عدالة توزيع الدخل بعوامل عدة منها عوامل العرض والطلب في السوق، هيكل الملكية والثروات، الترتيب الطبقي الاجتماعي والأنظمة السياسية للدول، إذ أن هذه العوامل تساهم في حرمان شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من المساواة الحقيقية في نيل الفرص المتاحة (17). وقد احتل موضوع الإنفاق الأسري في العراق أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية (8). لأنه يعبر عن نمط الاستهلاك في المجتمع العراقي، وكيفية توزيع مجموع إنفاق الأسرة أو الفرد على المجاميع الرئيسية للسلع والخدمات وبيان مدى اشباع حاجات ورغبات المستهلكين من هذه السلع والخدمات. كما يعبر الإنفاق الاستهلاكي عن مدى تغير مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع سواء كانت على مستوى الأسرة أو الفرد، وهذا بدوره يعكس مدى تقدم أو تأخر المجتمع (4). يهدف البحث الى قياس وتحليل حدة التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي باستخدام مقاييس اللامساواة عبر مسحي ميزانية الاسرة للعامين 2007 و2012، واستخدام معامل جيني ومنحنى لورنز ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتس كمؤشرات مهمة عن العدالة التوزيعية.

المواد وطرائق العمل

استخدم البحث بيانات مسحي ميزانية الأسرة للعامين 2007 و2012 التي أجرتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- الجهاز المركزي للإحصاء- مسح احوال المعيشة. إذ أن تلك البيانات تمثل مجموعة من البيانات الاجتماعية والصحية والاقتصادية. كما اعتمد البحث الاسلوب الإحصائي والرياضي لاحتساب المؤشرات المناسبة لقياس التفاوت في توزيع الإنفاق بين الأسرة متمثلة بمنحنى لورنز، معامل جيني، معامل كوزنتس ومعامل الاختلاف كمؤشرات عن درجة التفاوت وبحسب المجاميع السلعية مع احتسابها على مستوى الإنفاق الأسري الكلي في العراق.

مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل: يعرف التفاوت بأنه عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر في المجتمع، وتتحقق المساواة عندما يكون الدخل موزعاً بالتساوي بين فئات المجتمع أفراداً أو أسر، فيما أن تفاوت توزيع الدخل يمكن أن يحصل في مستويات مختلفة بين المجاميع السكانية، أي أن الدخل يتغير من شخص لآخر، ومن عائلة لأخرى، ومن دولة بالنسبة الى دولة اخرى (9). ويتعبّر آخر يعرف التفاوت بأنه عدم المساواة في توزيع الدخل بين مكونات المجتمع، إذ يوجد عدد قليل من السكان يحصلون على أعلى نسبة من الدخل، فيما يحصل العدد الأكثر من السكان على أقل نسبة من الدخل القومي (1). وتوجد معايير عديدة تستخدم لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل تتمثل ما بين التعقيد والبساطة ومنها منحنى لورنز Lorenz Curve، إذ يعد هذا المنحنى من أهم الأشكال البيانية والأكثر استخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وقد تم استخدامه لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي (M.O.Lorenz 1905) (2). إذ يعبر هذا المنحنى عن العلاقة بين النسب التراكمية للدخل التي تتمثل بالمحور العمودي K والنسب التراكمية للسكان (مرتبة حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر الى الأغنى)، التي تشكل المحور الأفقي، ويمثل وتر المثلث الناتج خط المساواة

التامة. ويشير اقتراب المنحنى من وتر المثلث على الاقتراب من المساواة التامة في توزيع الدخل. لكن عندما يبدأ هذا المنحنى بالابتعاد عن وتر المثلث تنتسح الفجوة بين خط المساواة التامة ومنحنى لورنز، مما يدل على عدم عدالة توزيع الدخل (1).

توجد مسميات عديدة لمعامل جيني Gini Coefficient، فالبعض يسميه (بنسبة تركيز جيني) بينما يسميه الآخرون (بمؤشر جيني) (16). يعد معامل جيني احد مقاييس التششت الإحصائية، وقد طوره العالم الإحصائي والاجتماعي الايطالي Corrado Gini عام 1912، ويمثل هذا المؤشر احد الطرق المستعملة لقياس التفاوت في توزيع الدخل، إذ يقيس المدى الذي ينحرف فيه توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن خط المساواة التامة، من خلال احتساب المنطقة التي تقع ما بين منحنى لورنز وخط المساواة التامة (5). وتتراوح قيمة معامل جيني ما بين الصفر والواحد الصحيح، فالصفر يعكس المساواة الكلية (بمعنى أن يكون لكل فرد نفس الدخل). ويعكس الواحد الصحيح مجموع عدم المساواة (اي إن شخصاً ما لديه كل الدخل والجميع لديه صفر من الدخل). ويستخدم معامل جيني للمقارنة وللقياس بشكل أكثر فعالية عند مقارنات معاملات جيني لمختلف المناطق او المدد الزمنية (11). ويتم حساب قيمة معامل جيني من البيانات المبوبة الى فئات دخل او إنفاق بحسب الصيغة الآتية (10):

$$G = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n (S_i + S_{i-1}) W_i$$

إذ أن:

G: معامل جيني.

S_i : التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لإنفاق الفئة (i).

S_{i-1} : التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لإنفاق الفئة السابقة (i).

W_i : النسب المئوية لعدد الأفراد في الفئة (i).

N: عدد الفئات او حجم العينة.

ابتكر العالم الانجليزي Simon Kuzentz، عام 1957 معامل كوزنتس Kuzentz Coefficient. لقياس التفاوت في توزيع الدخل بأسلوب احتساب البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها الى فئات دخلية متساوية، بحسب نسبة العوائل والأفراد في كل فئة دخلية. مثلاً تقسم الفئات الى عشرة فئات متساوية. وتتراوح قيمة معامل كوزنتس ما بين الصفر (حالة المساواة التامة)، والواحد الصحيح (الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل)، وكلما كانت قيمته أكبر كان التفاوت أشد. ويمكن التعبير عن معامل كوزنتس بالصيغة الآتية (2):

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di-10|}{180}$$

إذ أن:

k: معامل كوزنتس.

di : النسبة المئوية للدخل التي تتلقاها الفئة العشرية (i).

$di-1$: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الداخلية

(i).

N: عدد الفئات الدخلية وتساوي 10.

يتضح من خلال الصيغة الرياضية انه عندما يكون توزيع الدخل متساوي بشكل تام هذا يعني أن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الدخل لأنها تتضمن 10% من الوحدات المستلمة (أفراد أو أسر)، وبالتالي فان قيمة $|di-10|$ تكون صفرا لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتس مساوية للصفر، اما في الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل فان كل الدخل يذهب الى الفئة العشرية الاخيرة بمعنى أن قيمة di تكون صفرا لجميع الفئات العشرية باستثناء الفئة العشرية الاخيرة التي تساوي 100% وبهذا تكون قيمة معامل كوزنتس مساوية للواحد الصحيح (14).

يعد معامل الاختلاف Coefficient of Variation من احد مقاييس التشتت النسبي، إذ يعبر عن مدى تشتت قيم المشاهدات عن وسطها الحسابي. ويقصد بالتشتت او الاختلاف بانه التباعد او التقارب الموجود بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما، ويعرف هذا المعامل بانه النسبة بين الانحراف المعياري في توزيع معين الى وسط ذلك التوزيع. ويتم التعبير عن معامل الاختلاف بالصيغة الاتية (7):

$$C.V = (S / \bar{Y}) * 100$$

إذ أن:

C.V: معامل الاختلاف.

S: الانحراف المعياري.

\bar{Y} : الوسط الحسابي لمجموع القيم.

يعتبر معامل الاختلاف من أفضل أنواع مقاييس التشتت النسبي لأنه خالٍ من وحدات القياس (7)، ويوضح نسبة حصة كل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الانحراف المعياري ويتم استخدامه لمقارنة التوزيعات المختلفة (2).

الإنفاق الاستهلاكي: يتكون الإنفاق الاستهلاكي العام من جزئين، الاول يتضمن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة والمستلزمات المرتبطة بهذه الخدمات إذ تشمل الاجور والرواتب ومشتريات الحكومة فضلا عن نفقاتها العسكرية، اما الجزء الثاني يتضمن الاعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتسمى نفقات تحويلية (8). وبحسب مفهوم ميزانية الأسرة يعرف الإنفاق الاستهلاكي بانه يمثل الإنفاق على شراء السلع والخدمات المنتجة خارج الأسرة، وتلك التي تنتجها لمصلحتها وتستهلك من قبلها لتغطية حاجاتها الاستهلاكية، مضافا إليه السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة بشكل عيني وتستهلكها، وكذلك ما قد تتفقه الأسرة على مجالات غير استهلاكية كالإنفاق على شراء الاراضي والاموال غير المادية، او الإقراض لأجل تسديد الديون المترتبة في ذمة العائلة او لدفع ضرائب الميراث او التبرع الى مؤسسات لا تستهدف الربح او بشكل هبات او مساعدات للأخرين (6).

إن إنفاق الأسرة الاستهلاكي Household Consumption expenditure هو عبارة عن إنفاق أي من أفراد الأسرة على السلع والخدمات للأغراض الاستهلاكية للأسرة سواء كانت تتعلق بالأسرة ككل مثل الغذاء، السكن، استهلاك المياه والكهرباء، أم تتعلق بأفراد الأسرة كالملابس، الأدوات الفردية ومشتريات الأطفال (12).

النتائج والمناقشة

أشار الاقتصادي Kakwani إلى أن السلع الضرورية يتمثل موقعها على الرسم البياني لمنحنى لورنز لتوزيع الدخل أو الإنفاق من خلال وقوع منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق على هذه السلعة في المنطقة المحصورة بين منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الكلي وخط المساواة التامة وقد سمي Kakwani هذه المنطقة بمنطقة السلع الضرورية، فيما أشار إلى أن السلع الكمالية يتمثل موقعها على الرسم البياني من خلال وقوع منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق على هذه السلعة في المنطقة المحصورة بين منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الكلي وبين المحور الأفقي والعمودي للشكل الذي ترسم عليه هذه المنحنيات وقد سميت هذه المنطقة بمنطقة السلع الكمالية (10). ولذلك فقد تم جمع منحنيات لورنز لتوزيع الإنفاق الكلي ولتوزيع الإنفاق على المجموع السلعية في شكل واحد ولكل مسح على حدة. تحليل بيانات مسح ميزانية الأسرة عام 2007: يتضح من الشكل 1 وقوع منحنيات لورنز للإنفاق على المواد الغذائية، وللإنفاق على المشروبات الروحية والتبغ والتتباك، وللإنفاق على السكن وتجهيزاته بين منحنى لورنز للإنفاق الكلي وخط المساواة التامة، مما يدل على أن هذه السلع تعد من السلع الضرورية في نظر أغلبية المستهلكين العراقيين خلال العام 2007. أما منحنى لورنز للإنفاق على الملابس والأحذية وبالرغم من اقترابه من منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الكلي إلا أنه تبقى ضمن منطقة السلع الكمالية، ويعزى ذلك إلى أن الفئة الإنفاقية في أدنى سلم التوزيع لم تمتلك القدرة على الإنفاق على هذه المجموعة السلعية بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الإنفاق الكلي لأنها توجه هذا الجزء من الإنفاق نحو سلع تكون أكثر ضرورة بالنسبة لها ولهذا تعد هذه السلعة من الضروريات لتلك الفئة، لكن الفئة الإنفاقية في أعلى سلم التوزيع تزيد من إنفاقها على هذه المجموعة السلعية بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في إنفاقها الكلي، ويعزى ذلك إلى زيادة دخلها. نظرا لهذا تعتبر هذه السلعة من السلع الكمالية لهذه الفئة. بينما تقع منحنيات لورنز للإنفاق على مجاميع الصحة والإنفاق على التعليم والترجيح والتسليّة والإنفاق على النقل والاتصالات والإنفاق على السلع المتفرقة والمطاعم والفنادق بين منحنى لورنز للإنفاق الكلي والمحور الأفقي للرسم البياني، أي وقوع هذه المجموع ضمن منطقة السلع الكمالية. ويلاحظ أن النقل والمواصلات كانت من بين أكثر المجموع السلعية تفاوتاً في الإنفاق عليها، إذ ابتعد منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق على هذه السلع بدرجة كبيرة عن منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الكلي.

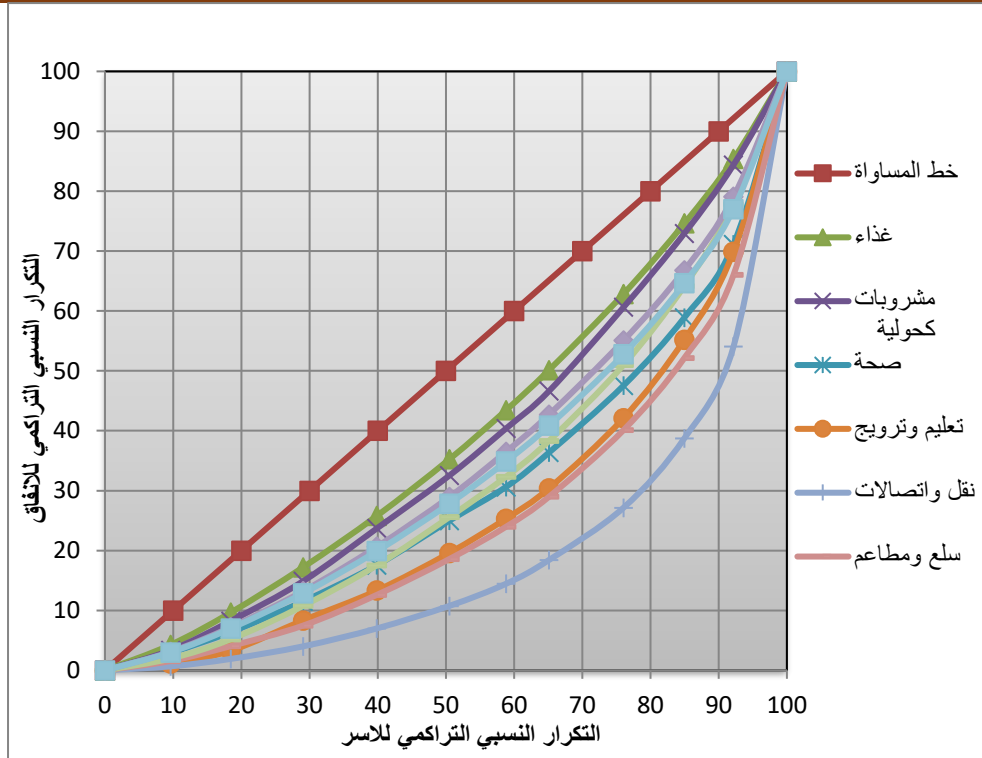


Figure 1 Lorenz curve for the distribution of total expenditure and expenditure on commodity aggregates for the 2007 Household Budget Survey.

Source: Prepared by the researcher based on the data of the two research surveys.

It is clear from Figure 1 that Lorenz curves for spending on foodstuffs, spending on alcoholic beverages, tobacco and tobacco, and spending on housing and its equipment lie between the Lorenz curve for total expenditure and the line of complete equality, which indicates that these commodities are considered essential commodities in the eyes of the majority of Iraqi consumers during The year 2007. As for the Lorenz curve for spending on clothes and shoes, although it is close to the Lorenz curve for the distribution of total spending, it remains within the luxury goods area.

تحليل بيانات مسح ميزانية الأسرة عام 2012: يبين الشكل 2 وقوع منحنيات لورنز للإنفاق على المواد الغذائية وللإنفاق على المشروبات الروحية والتبغ والتبناك، وللإنفاق على السكن وتجهيزاته بين منحنى لورنز للإنفاق الكلي وخط المساواة التامة، مما يشير إن هذه السلع تعد من السلع الضرورية للمستهلك خلال العام 2012 ويعد هذا منطقياً من الناحية الاقتصادية لأن الغذاء من الاحتياجات الضرورية للمستهلك سواء كان أسرة او فرد. اما مجموعة المشروبات الروحية فإنها تعد من الضروريات طبقاً لسلوك المستهلك، ولما تقترحه النظرية الاقتصادية في تفسير مثل ذلك السلوك، إلا إن الغريب أن سلع هذه المجموعة اظهرت مساواة كبيرة وأكثر من المجموعة الغذائية باقتراب منحنى لورنز لها من خط المساواة. وربما يشير ذلك الى جوانب اجتماعية متمثلة بتوجه فئة الشباب نحو تناول المشروبات الروحية بسبب عدم وضوح الرؤية الخاصة بمستقبلهم. بينما تقع منحنيات لورنز للإنفاق على مجاميع النقل والاتصالات والإنفاق على التعليم والترويج والإنفاق على السلع والخدمات والمطاعم والفنادق ضمن منطقة السلع الكمالية، اي بين منحنى لورنز للإنفاق الكلي والمحور الأفقي، اما منحنى لورنز للإنفاق على الملابس والاحذية وللإنفاق على الصحة بالرغم من اقتراب هذين المنحنيين من منحنى لورنز للإنفاق الكلي إلا أن هاتين السلعتين تبقى ضمن منطقة السلع الكمالية، مما يدل على أن هذه السلع تكون ضرورية لبعض فئات الأسر

وخاصة الفئات التي تتواجد في أعلى سلم التوزيع، بمعنى أن هذه الفئات تزيد من إنفاقها على هاتين السلعتين بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في إنفاقها الكلي، ويعزى ذلك إلى زيادة دخلها، في حين أنها تعتبر من السلع الكمالية للبعض الآخر من الفئات التي تتواجد في أسفل سلم التوزيع لأن هذه الفئات لم تمتلك قدرة الإنفاق على هاتين السلعتين بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الإنفاق الكلي ويعزى ذلك إلى توجيه إنفاقها إلى سلع تكون أكثر ضرورة بالنسبة لهذه الفئات.

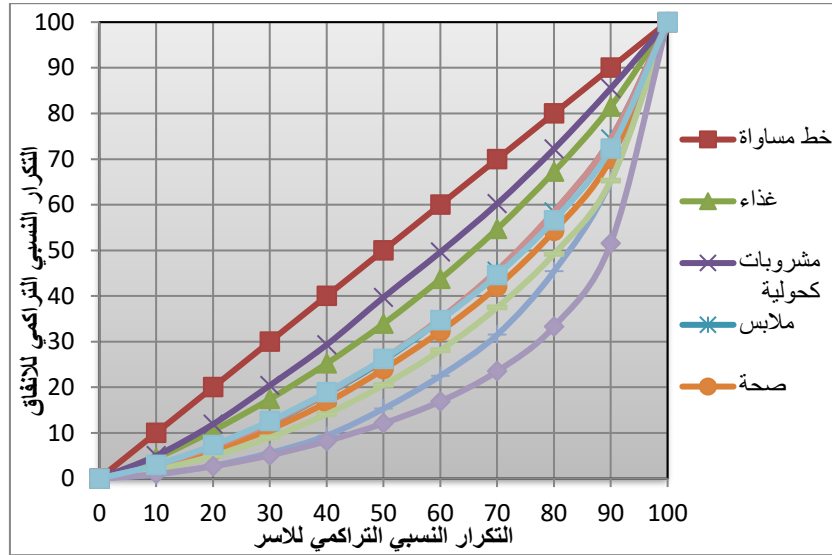


Figure 2 Lorenz curve for the distribution of total expenditure and expenditure on commodity aggregates of the Household Budget Survey for the year 2012.

Source: Prepared by the researcher based on the data of the two research survey.

Figure 2 shows the occurrence of Lorenz curves for spending on foodstuffs, spending on alcoholic beverages, tobacco and tobacco, and spending on housing and its equipment between the Lorenz curve for total spending and the line of complete equality, which indicates that these commodities are among the necessary commodities for the consumer during the year 2012, and this is logical in terms of Economic because food is one of the necessary needs of the consumer, whether it is a family or an individual. As for the group of spirits, it is considered one of the necessities according to consumer behavior.

قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاسري بالمعايير الإحصائية: اشارت قيم معامل جيني للإنفاق الكلي إلى زيادة التفاوت في توزيع الإنفاق الكلي لعام 2012 مقارنة بعام 2007 (جدول 1) إذ ارتفعت قيمة معامل جيني من 0.333 عام 2007 لتصل إلى نحو 0.348 عام 2012. وقد شهد معامل جيني عام 2012 ارتفاعاً عن قيمته في عام 2007 في كل من المواد الغذائية بنحو 0.21 والسكن وتجهيزاته نحو 0.31 ومستلزمات التعليم والترتويج نحو 0.46 ليصل إلى نحو 0.22 و0.34 و0.50 على التتابع في عام 2012 بحسب تلك المجموعات السلعية. أما المجموعات السلعية الأخرى فقد حصل العكس إذ انخفضت قيم معامل جيني لها في عام 2012 مقارنة بعام 2007 في المشروبات الروحية والتبغ والتبناك نحو 0.15 والملابس والأحذية نحو 0.34 والصحة نحو 0.38 والنقل والاتصالات نحو 0.59 والسلع والخدمات المتفرقة والمطاعم والفنادق نحو 0.43 مقارنة بعام 2007 إذ بلغت قيم معامل جيني لهذه السلع نحو 0.25 و0.36 و0.39 و0.62 و0.48 بالترتيب.

اما قيم معامل الاختلاف لتوزيع الإنفاق الكلي فقد بينت مستوى الإنفاق الكلي للأسر العراقية خلال العام 2012 إذ بلغ نحو 675% في حين بلغ في عام 2007 نحو 676%، بينما حققت قيم معامل الاختلاف لمجاميع المواد الغذائية 40% والسكن وتجهيزاته 63% والتعليم والترويج والتسلية 98% ارتفاعا في عام 2012 مقارنة بعام 2007 إذ بلغت قيم معامل الاختلاف فيه لهذه المجاميع السلعية نحو 38% و61% و97% بالتتابع. في حين حصل العكس للمجاميع السلعية الأخرى إذ انخفضت قيم معامل الاختلاف لها في عام 2012 وهي مجاميع المشروبات الروحية والتبغ والتبناك 26% والملابس والاحذية 63% الصحة 75%، والنقل والاتصالات 1.35 والسلع والخدمات المتفرقة والمطاعم 90% مقارنة بعام 2007 فقد بلغت قيم معامل الاختلاف لهذه المجاميع السلعية نحو 45% و70% و87% و1.52 و1.08 بالترتيب.

Table 1 Measures of disparity in the distribution of total expenditure and expenditure on commodity totals for the years 2007 and 2012.

معامل كوزنتس		معامل الاختلاف		معامل جيني		المجاميع السلعية
2012	2007	2012	2007	2012	2007	
0.18	0.17	0.40	0.38	0.220	0.210	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
0.12	0.21	0.26	0.45	0.152	0.250	المشروبات الروحية والتبغ والتبناك
0.28	0.30	0.63	0.70	0.342	0.360	الملابس والاحذية
0.27	0.25	0.63	0.61	0.343	0.310	السكن وتجهيزاته
0.31	0.32	0.75	0.87	0.383	0.390	الصحة
0.52	0.54	1.35	1.52	0.591	0.620	النقل والاتصالات
0.43	0.38	0.98	0.97	0.503	0.460	التعليم والترويج والتسلية
0.36	0.40	0.90	1.08	0.439	0.480	السلع والخدمات والمطاعم والفنادق
0.274	0.276	0.675	0.676	0.348	0.333	الإنفاق الكلي

Source: Prepared by the researcher based on the data of the two research surveys.

In Table 1, the disparity in the distribution of household spending was measured by statistical standards using the Gini coefficient, where the values of the Gini coefficient for total spending indicated an increase in the disparity in the distribution of total spending for the year 2012 compared to 2007.

وأشارت قيم معامل كوزنتس للإنفاق الكلي الى انخفاض مستوى الإنفاق الكلي خلال العام 2012 إذ بلغ نحو 0.274 عما كان عليه في عام 2007 إذ بلغ فيه نحو 0.276، في حين ارتفع معامل كوزنتس لمجاميع المواد الغذائية 0.17 والسكن وتجهيزاته 0.25 والتعليم والترويج والتسلية من 0.38 في عام 2007 مقارنة بقيم العام 2012 إذ بلغت نحو 0.18 و 0.27 و 0.43 بالتتابع، بينما حصل العكس للمجاميع الأخرى إذ انخفضت قيم معامل كوزنتس لهذه المجاميع في عام 2012 وهي مجاميع المشروبات الروحية والتبغ والتبناك 0.12 والملابس والاحذية 0.28 الصحة 0.31 النقل والاتصالات 0.52 والسلع والخدمات والمطاعم والفنادق 0.36 مقارنة بعام 2007 إذ بلغت نحو 0.21 و 0.30 و 0.32 و 0.54 و 0.40 بالتتابع، ويشير معامل كوزنتس الى أن التفاوت بلغ حدته خلال العام 2007 خلافا عن العام 2012، وقد تبينت حدة هذا التفاوت من مجموعة سلعية لأخرى إذ بلغت أعلى درجة للتفاوت في مجموعة النقل والاتصالات من خلال اقتراب قيمة معامل كوزنتس من الواحد الصحيح مما يدل الى استحواذ الفئة العشرية الأخيرة على النصيب الأكبر من الإنفاق على حساب الفئات العشرية الأولى، تليها مجموعة السلع والخدمات والمطاعم والفنادق ثم التعليم والترويج والتسلية تليها الصحة والملابس

والاحذية ومن ثم السكن وتجهيزاته والمشروبات الروحية وأدنى درجة لحدة التفاوت كانت في مجموعة المواد الغذائية. اما في العام 2012 فقد بلغت أعلى درجة للتفاوت بحسب معامل كوزنتس في مجموعة النقل والاتصالات ايضا تليها التعليم والترويج والتسلية ثم السلع والخدمات والمطاعم والفنادق تليها الصحة ومن ثم الملابس والاحذية والسكن وتجهيزاته تليها المواد الغذائية وأدنى درجة كانت في مجموعة المشروبات الروحية والتبغ والتبناك.

مساهمة المجاميع السلعية في تكوين الإنفاق الكلي بحسب فئات الإنفاق: تم تقسيم المجتمع العراقي الى ثلاث فئات، إذ تمثل الفئة الاولى 40% وهي الأفقر من الأسر في المجتمع العراقي وتمثل الفئة الثانية 40% وهي الوسطى من الأسر في حين تمثل الفئة الثالثة 20% وهي الأغنى من الأسر وقد توزع الإنفاق الكلي على كل مجموعة سلعية بين هذه الفئات الإنفاقية.

يتضح من الجدول 2 بان متوسط الإنفاق الأسري الكلي اتجه الى التزايد تدريجيا عبر فئات الإنفاق لمسح العامين 2007 و2012، إذ بلغ نحو 497.13 الف دينار عراقي لفئة الإنفاق الـ 40% الأفقر من الأسر في عام 2007 فيما بلغ نحو 669.91 الف دينار عراقي لنفس هذه الفئة عام 2012 ويمكن أن نلاحظ بانه حقق زيادة بقدر 172.78 الف دينار عراقي ويعزى ذلك السبب الى الزيادة الحاصلة في متوسط الدخل النقدي للأسر العراقية.

Table 2 Average household expenditure on commodity totals according to household expenditure categories for the years 2007 and 2012 survey (thousand dinars/month).

المجاميع السلعية	متوسط إنفاق الـ 40% الأقر			متوسط إنفاق الـ 40% الوسطى			متوسط إنفاق الـ 20% الأغنى		
	2007	%	2012	2007	%	2012	2007	%	2012
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	229.34	46.13	337.3	553.77	39.45	553.77	568.2	27.19	869.45
المشروبات الروحية والتبغ والتبناك	4.06	0.82	7.75	11.3	0.76	11.3	11.62	0.56	14.4
الملابس والاحذية	29.24	5.88	50.77	108.95	6.87	108.95	143.87	6.88	223.5
السكن وتجهيزاته	181.07	36.42	136.1	289.5	36.48	289.5	697.33	33.36	593.15
الصحة	9.30	1.87	29.0	65.02	1.94	65.02	50.20	2.4	155.65
النقل والاتصالات	22.66	4.55	64.37	192.2	8.61	192.2	439.15	21.01	1009.95
التعليم والترويج والتسلية	7.65	1.54	10.75	41.12	2.08	41.12	59.83	2.86	123.55
السلع والخدمات والمطاعم والفنادق	13.81	2.77	33.87	84.1	3.77	84.1	119.56	5.72	241.15
الإنفاق الكلي	497.13	100	669.91	1345.96	100	1345.96	2089.76	100	3230.8

Source: Prepared by the researcher based on the data of the two research surveys.

It is clear from Table 2 that the average total household expenditure tended to increase gradually across expenditure categories for the years 2007 and 2012 survey, as it amounted to about 497.13 thousand Iraqi dinars for the expenditure category of the poorest 40% of households in 2007, while it amounted to about 669.91 thousand Iraqi dinars for the same category in 2012, and it can be noted that it achieved an increase of 172.78 thousand Iraqi dinars, and that reason is attributed to the increase in the average cash income of Iraqi families.

في حين بلغ متوسط الإنفاق الأسري الكلي لفئة الـ 40% الوسطى من الأسر في عام 2007 نحو 952.63 الف دينار عراقي اما في عام 2012 فقد ارتفع ليصل الى نحو 1345.96 الف دينار عراقي. بينما بلغ متوسط الإنفاق

الأسري الكلي لفئة الـ 20% الأغنى من الأسر في عام 2012 نحو 3230.8 الف دينار عراقي اي انه ارتفع بنحو 1141.04 الف دينار عراقي مقارنة بما كان عليه في عام 2007 إذ بلغ نحو 2089.76 الف دينار عراقي.

تباين توزيع الإنفاق الأسري في العراق على المجاميع السلعية ما بين الارتفاع والانخفاض لفئات الإنفاق الأسري عبر مسح ميزانية الاسرة للعامين 2007 و2012، إذ احتل متوسط إنفاق الـ 40% الأسر الفقيرة على المواد الغذائية المرتبة الاولى بين المجاميع السلعية كما أن الأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجموعة ضمن هذه الفئة الإنفاقية حققت زيادة تدريجيا عبر مسحي البحث، إذ بلغ متوسط إنفاق فئة الـ 40% الأفقر في عام 2007 و2012 نحو 229.34 و337.3 الف دينار عراقي بالتتابع وبلغت الأهمية النسبية نحو 46.13% و50.35% من الإنفاق الأسري الكلي. وقد احتل متوسط إنفاق الأسر ضمن هذه الفئة على مجموعة السكن وتجهيزاته المرتبة الثانية إلا أن متوسط الإنفاق لهذه السلعة في عام 2012 كان أقل مقارنة بعام 2007 وكذلك الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلعة، إذ بلغ متوسط الإنفاق عبر المسحين نحو 181.07 و136.1 الف دينار عراقي بالتتابع وبلغت الأهمية النسبية نحو 36.42% و20.31% على التتابع. فيما تباين متوسط الإنفاق على مجموعتي الملابس والاحذية والنقل والاتصالات عبر المسحين إذ ارتفع متوسط الإنفاق على الملابس والاحذية وأهميته النسبية في عام 2007 بنحو 29.24 الف دينار عراقي عن متوسط الإنفاق على النقل والاتصالات في نفس العام الذي بلغ نحو 22.66 الف دينار عراقي بينما حصل العكس خلال العام 2012 إذ ارتفع متوسط الإنفاق على النقل والاتصالات وأهميته النسبية بنحو 64.37 الف دينار عراقي عن متوسط الإنفاق على الملابس والاحذية الذي بلغ نحو 50.77 الف دينار عراقي. اما متوسطات الإنفاق والأهمية النسبية للإنفاق على مجاميع المشروبات الروحية والتبغ والتبناك، الصحة، التعليم والترويج والتسلية والسلع والخدمات والمطاعم والفنادق، فقد اتجهت جميعها الى الارتفاع خلال العام 2012 مقارنة بما كانت عليه في عام 2007.

اما متوسط إنفاق فئة الـ 40% الوسطى فقد بلغ للمواد الغذائية خلال العامين نحو 375.87 و553.77 الف دينار عراقي على التتابع، وبلغت الأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجموعة نحو 39.45% و41.14% من متوسط الإنفاق الأسري الكلي وكما هو الحال في الفئة الفقيرة فقد احتل متوسط الإنفاق على المواد الغذائية ضمن هذه الفئة المرتبة الاولى. في حين احتل متوسط الإنفاق على مجموعة السكن وتجهيزاته المرتبة الثانية عبر مسحي البحث إذ بلغ نحو 347.6 و289.5 الف دينار عراقي بالتتابع وبلغت الأهمية النسبية لهذه المجموعة السلعية نحو 36.48% و21.51% بالتتابع. فيما احتل متوسط الإنفاق على مجموعة النقل والاتصالات والأهمية النسبية لهذه المجموعة المرتبة الثالثة عبر مسحي ميزانية الاسرة يليه متوسط الإنفاق على مجموعة الملابس والاحذية ومن ثم متوسط الإنفاق على مجموعة السلع والخدمات والمطاعم والفنادق، وقد تباين متوسط الإنفاق على مجموعتي الصحة والتعليم والترويج والتسلية وأهميتهما النسبية ما بين الارتفاع والانخفاض عبر مسحي البحث. في حين سجل متوسط الإنفاق على مجموعة المشروبات الروحية والتبغ والتبناك وأهميته النسبية أقل مستوى ضمن فئة الـ 40% الوسطى من الأسر من متوسط الإنفاق الأسري الكلي.

حقق متوسط إنفاق الـ 20% الأغنى من الأسر على المواد الغذائية خلال العامين 2007 و2012 ارتفاعاً يفوق مما حققته الفئتين الأفقر والوسطى إذ بلغ نحو 568.2 و869.45 ألف دينار عراقي بالتتابع إلا أن الأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجموعة انخفضت عبر مسحي البحث إذ بلغت نحو 27.19% و26.9% من متوسط الإنفاق الأسري الكلي مما يشير إلى زيادة مستوى الإشباع من سلع هذه المجموعة للأسر التي تقع ضمن الـ 20% الأغنى مقارنة بما هي عليه في الفئات الأخرى. فيما احتل متوسط الإنفاق على مجموعة السكن وتجهيزاته والأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجموعة المرتبة الأولى في عام 2007 ضمن فئة الأسر الغنية إذ بلغ نحو 697.33 ألف دينار عراقي وبلغت الأهمية النسبية نحو 33.36% في حين احتل متوسط الإنفاق على مجموعة النقل والاتصالات المرتبة الأولى في عام 2012 إذ بلغ نحو 1009.95 ألف دينار عراقي وبلغت الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلعة خلال هذا العام نحو 31.26%. وقد احتل متوسط الإنفاق على مجموعة النقل والاتصالات وأهميتها النسبية في عام 2007 المرتبة الثالثة بعد مجموعتي السكن وتجهيزاته والمواد الغذائية إذ بلغ نحو 439.15 ألف دينار عراقي وبلغت الأهمية النسبية له نحو 21.01%، وأن ازدياد الأهمية النسبية للإنفاق على مجاميع النقل والاتصالات، الصحة والتعليم والترويج والتسليّة عبر مسح ميزانية الأسرة وعبر فئات الإنفاق من الأفقر إلى الأغنى يشير إلى انخفاض مستوى الإشباع المتحقق للمستهلك العراقي من سلع هذه المجاميع. أما متوسط الإنفاق على مجموعة الملابس والأحذية والأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلعة في عام 2007 فقد احتل المرتبة الرابعة يليه متوسط الإنفاق على مجموعة السلع والخدمات والمطاعم والفنادق والأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلعة ومن ثم متوسط الإنفاق والأهمية النسبية لمجموعة التعليم والترويج والتسليّة يليه متوسط الإنفاق على مجموعة الصحة ومن ثم متوسط الإنفاق على مجموعة المشروبات الروحية والتبغ والتبناك في المرحلة الثامنة. أما في عام 2012 فقد احتل متوسط إنفاق الأسر الغنية على مجموعة السكن وتجهيزاته المرتبة الثالثة إذ بلغ نحو 593.2 ألف دينار عراقي بعد متوسط إنفاق الأسر الغنية على مجموعتي النقل والاتصالات والمواد الغذائية وبلغت الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلعة نحو 18.35%، واحتل متوسط الإنفاق على مجموعة السلع والخدمات والمطاعم والفنادق والأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلعة المرتبة الرابعة يليه متوسط الإنفاق على مجموعة الملابس والأحذية ومن ثم متوسط الإنفاق على مجموعة الصحة يليه متوسط الإنفاق على التعليم والترويج والتسليّة ومن ثم متوسط الإنفاق على مجموعة المشروبات الروحية والتبغ والتبناك وأهميته النسبية في المرتبة الثامنة.

مساهمة المجاميع السلعية في تكوين التفاوت في الإنفاق الكلي وفق مسح العامين 2007 و2012: أن الأهمية النسبية لأي مجموعة سلعية في تكوين التفاوت في الإنفاق الكلي تعتمد على عاملين، يتمثل العامل الأول بالأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجموعة السلعية من الإنفاق الكلي، والعامل الثاني يتمثل بقيمة معامل جيني لتوزيع الإنفاق على هذه السلعة (3).

Table 3 Contribution of commodity groups in the formation of the disparity in total household expenditure and the relative importance of commodity groups according to the surveys of the years 2007 and 2012.

الأهمية النسبية للمجموعة السلعية في تكوين التفاوت %		الأهمية النسبية للإنفاق على المجموعة %		المجاميع السلعية
2012	2007	2012	2007	
21.20	20.90	33.55	33.15	المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
0.27	0.48	0.64	0.65	المشروبات الروحية والتبغ والتتنباك
7.17	7.28	7.3	6.74	الملابس والاحذية
19.14	32.24	19.42	34.64	السكن وتجهيزاته
5.23	2.57	4.76	2.2	الصحة
40.99	28.59	24.14	15.36	النقل والاتصالات
4.82	3.41	3.34	2.47	التعليم والترفيه والتسلية
8.62	6.89	6.84	4.78	السلع والخدمات والمطاعم والفنادق
%100	%100	%100	%100	الإنفاق الكلي

Source: Prepared by the researcher based on the data of the two research surveys.

It is clear from Table 3 that the relative importance of spending on foodstuffs ranked first in 2012, but it ranked second after the housing and equipment group during the year 2007, while the relative importance in the formation of the disparity in total household spending increased from 20.90% in 2007 to reach about 21.20%. It can be noted that the relative importance of spending on this group of total spending is greater than the relative importance in the formation of the disparity in total household spending.

اتضح من الجدول 3 بان الأهمية النسبية للإنفاق على المواد الغذائية احتلت المرتبة الاولى في عام 2012، إلا انها احتلت المرتبة الثانية بعد مجموعة السكن وتجهيزاته خلال العام 2007 فيما ارتفعت الأهمية النسبية في تكوين التفاوت في الإنفاق الأسري الكلي من 20.90% عام 2007 لتصل الى نحو 21.20%. ويمكن أن نلاحظ بان الأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجموعة من الإنفاق الكلي أكبر من الأهمية النسبية في تكوين التفاوت في الإنفاق الأسري الكلي ويعزى سبب ذلك الى انخفاض قيم معامل جيني للإنفاق على هذه السلعة عبر مسحي البحث مقابل قيم جيني للإنفاق الكلي. في حين أن الأهمية النسبية في تكوين التفاوت في الإنفاق الأسري الكلي لمجاميع المشروبات الروحية والتبغ والتتنباك، الملابس والاحذية والسكن وتجهيزاته اتجهت الى الانخفاض في عام 2012 إذ بلغت نحو 0.27% و 7.17% و 19.14% بالتتابع مقارنة بما كانت عليه خلال العام 2007 إذ بلغت فيه نحو 0.48% و 7.28% و 32.24% بالتتابع وفي المقابل يمكن أن نلاحظ بان الأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجاميع السلعية من الإنفاق الكلي توازي نظيرتها الأهمية النسبية في تكوين التفاوت في الإنفاق الأسري الكلي في العام 2012.

فيما اتجهت الأهمية النسبية في تكوين التفاوت في الإنفاق الأسري الكلي لمجاميع السلعية الصحة، النقل والاتصالات، التعليم والترفيه والتسلية والسلع والخدمات والمطاعم والفنادق الى الارتفاع في عام 2012 إذ بلغت نحو 5.23% و 40.99% و 4.82% و 8.62% بالتتابع مقارنة بما كانت عليه خلال العام 2007 إذ بلغت نحو 2.57% و 28.59% و 3.41% و 6.89% على التتابع، ولا بد أن نشير الى إن مساهمة هذه المجاميع في تكوين التفاوت في الإنفاق الأسري الكلي تزيد عن الأهمية النسبية للإنفاق على هذه المجاميع من الإنفاق الكلي، ويعزى سبب ذلك الى أن قيم معامل جيني لتوزيع الإنفاق على هذه المجاميع السلعية تزيد عن قيم معامل جيني لتوزيع

الإنفاق الكلي عبر مسحي البحث، وربما يعود السبب في ذلك الى التغيرات الهيكلية التي تحصل في نمط استهلاك هذه السلع في الاقتصاد العراقي بشكل أكبر مقارنة بالمجاميع السلعية الأخرى.

المصادر

1. Abdulkarim, B, and S. Wahba (2013). Analysis of the relationship between income distribution, economic growth and poverty in Arab countries. *Journal of North African Economics*, 11: 1-22.
2. Ahmed, M. Y. A. (2010). Analysis and measurement of well-being and their relationship to the justice of the distribution of income in the city of Kirkuk for the year 2009. *Journal of Administration and Economics*, 83: 278- 307.
3. Al Dulaimi, M. A. K. (1988). Economic analysis of the disparity in the distribution of household expenditure in rural Iraq through the family budget surveys for the period 1971-1985. A Dissertation, Baghdad University, Faculty of Agriculture, 156.
4. Al-Aalaf, M. A. (2005). Economic Analysis of individual consumer spending in Iraq urban for the period from 1976 to 1993. Ph Dissertation, University of Baghdad, Faculty of Agriculture, 1-4.
5. Al-Batran, A. M. (2013). The Relationship between Inequality in Income Distribution and Economic Growth (Empirical Study of a Set of Countries During the Period 1980-2010). A Dissertation, Al-Azhar University, Gaza, Faculty of Economics and Administrative Sciences, 19.
6. Al-Mohammadi, M. K. S. (2009). A Standard Economic Analysis of the Impact of Income and Household Size on Consumer Expenditure (A Field Study of Falluja / Anbar Governorate). A Dissertation, Anbar University, Faculty of Management and Economics, 53.
7. Al-Rawi, K. M. (2000). Introduction to Statistics, University of Mosul, Dar Ibn Athir for Printing and Publishing, 2nd ed, 108.
8. Al-Zamili, D. M., and B. M. al-Jubouri. (2014). Role of Government Expenditure in Achieving Economic Stability in Iraq for the Period 2003-2012. *Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, 16(1): 190- 202.
9. Brichey, A. (2014). The role of tax in the redistribution of national income (case study of Algeria during the period 1988-2011). Ph Dissertation, University of Abu Bakr Belqayd - Tlemcen, Faculty of Economic Sciences, 162.
10. Kakwani, N. C. (1980). Income inequality and poverty. New York: World Bank.
11. Krol, A., and Miedema, J. M. (2009). Measuring income inequality: an exploratory review. A publication of region of Waterloo public, 431158.
12. Ministry of Planning and Development Cooperation. (2014). Central Bureau of Statistics, Kurdistan Region Statistics Authority, Directorate of Statistics of Living Conditions. Semi-annual Social and Economic Survey, 174.
13. Ministry of Planning and Development Cooperation. (2012). Central Organization for Statistics and Information Technology - Kurdistan Region Statistics Authority - World Bank. Social and Economic Survey of the Family in Iraq 2012 - IHSES II, tables report.

14. Ministry of Planning and Development Cooperation. (2007). Central Organization for Statistics and Information Technology, Kurdistan Region Statistics Authority, World Bank. Social and Economic Survey of the Family in Iraq, IHSES, tables report.
15. Mohamed, S. T. (2013). Measurement and Analysis of Disparities in Spending on the Basis of Geographic Distribution in Iraq for 2011. Published Research, 1-19.
16. Osman, S. B. (2001). Economic Analysis of the Economic Disturbance between Urban and Rural in Iraq for the period from 1976 to 1993. Ph Dissertation, University of Baghdad, Faculty of Agriculture, 45 -48.
17. Trade and Development Report (2012). Preparation of the Secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva, 39.